الأمم المتحدة

A/HRC/45/25

الجمعية العامة

Distr.: General
7 July 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 14/42، حلقة نقاش رفيعة المستوى لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمراته الاستعراضية، وعلى الإنجازات، وأفضل الممارسات والتحديات القائمة في هذا الصدد.

GE.20-09041(A)

2009041

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 14/42، حلقة نقاش رفيعة المستوى لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمراته الاستعراضية، وعلى الإنجازات، وأفضل الممارسات والتحديات القائمة في هذا الصدد.

2- وقد عقدت حلقة النقاش الرفيعة المستوى في 25 شباط/فبراير 2020. ويمكن الاطلاع على البث الشبكي للمناقشات في الموقع: http://webtv.un.org.

ثانياً- إحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين

3- وافتَتحَ حلقةَ النقاش الرفيعة المستوى كل من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ووزيرة الدولة للسياسة الإنمائية في الدانمرك، ترين راسك ثايغسن، والسفير والممثل الدائم للصين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تشين شو. وتولت إدارة الحلقة رئيسة مجلس حقوق الإنسان، إليزابيث تيشي - فيسلبرغر. وكان أعضاء حلقة النقاش الثلاثة هن: المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ونائبة رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والخبيرة في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ماغاليس أروشا دومينغيز.

ألف- البيانات الافتتاحية

4- ذكّرت المفوضة السامية في ملاحظاتها الافتتاحية بأن إعلان ومنهاج عمل بيجين، المعتمد قبل 25 عاماً تجاوباً مع صيحة الاستنفار: "حقوق المرأة هي حقوق إنسان"، يجسد التعبير الشامل عن التزام الدول بحقوق الإنسان للمرأة والفتاة. ففي عرض رائع لتوافق الآراء، تعهدت 189 دولة بتحقيق المساواة بين الجنسين في الممارسة وفي القانون. وقد بُني هذا الإنجاز على عقود من التعبئة والدعوة والالتزام الثابت من جانب مجموعات المجتمع المدني والحركات النسائية والناشطات في مجال حقوق المرأة. وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي اعتمد فيه إعلان ومنهاج عمل بيجين، لم تكن المرأة تطالب بأي حقوق أو امتيازات خاصة بل بنفس الحقوق التي يطلبها الرجل.

5- وقد أوضح إعلان ومنهاج عمل بيجين أن حقوق النساء والفتيات غير قابلة للتصرف، ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة عن حقوق الإنسان العالمية، وأنه لا يُعقل التذرع بالنسبية الثقافية لتبرير انتهاكات حقوق المرأة. وكان اعتماده أيضاً معلماً هاماً على طريق الاعتراف بتنوع النساء وبضرورة معالجة أشكال التمييز المتعددة. وعلاوة على ذلك، أكدت الدول في إعلان ومنهاج عمل بيجين على أهمية دعم حقوق الإنسان للمرأة طوال دورة حياتها، وأهمية الصلة بين احترام حقوق المرأة والتنمية المستدامة.

6- وأشارت المفوضة السامية إلى أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يرمز إلى لحظة التزام جماعي وقوي بحقوق الإنسان بوصفها حقوقاً للمرأة، وأن اللحظة السياسية الراهنة مختلفة تماماً. وتتعرض حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، للهجوم على جبهات عديدة. وتُعزى عمليات التراجع الأخيرة وعودة الروايات المناهضة للمساواة بين الجنسين إلى التمييز الذي استمر قروناً. بيد أن حقوق المرأة غير

قابلة للتفاوض، ولا ينبغي أن توضع في مهبّ الرياح السياسية المتغيرة. وأكدت المفوضة السامية أنه من الضروري مقاومة جميع التحديات التي تواجه ما حُصل عليه بشق الأنفس من اعتراف بحقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان – في عالميتها وعدم قابليتها للتجزئة، بالنسبة لجميع النساء، مهما بلغ تنوعهن. وأشارت المفوضة السامية إلى الدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان التي وجهها الأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان في 24 شباط/فبراير 2020، وأكدت مجدداً أنه ينبغي لكل بلد أن "يدعم السياسات والتشريعات التي تعزز المساواة بين الجنسين، وأن يلغي القوانين التمييزية، ويُنهي العنف ضد النساء والفتيات، ويكفل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وأن يسعى جاهداً إلى تحقيق المساواة في التمثيل والمشاركة في جميع المجالات".

7- وفي الختام، أوضحت أن الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في بيجين ليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة لعمل متعمد من جانب الحكومات والمجتمع المدني والشركاء الآخرين من أجل إعطاء الأولوية لإعمال حقوق المرأة. وحثت جميع أصحاب المصلحة على تجديد الوحدة والرؤية الجماعية التي سادت في بيجين من أجل إحراز المزيد من التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

8- وأكدت وزيرة الدولة للسياسة الإنمائية في الدانمرك، السيدة ثايغسن، في بيانها الافتتاحي أن حلقة النقاش الرفيعة المستوى فرصة سانحة لتقدير الإنجازات التي تحققت في السنوات الخمس والعشرين الماضية والتفكير في أسباب استمرار رد الفعل العنيف على الصعيد العالمي بشأن القضايا المتصلة بالحقوق الأساسية.

9- وأشارت السيدة ثايغسن إلى أن الدانمرك ظلت ملتزمة بقوة خلال السنوات الأربعين الماضية بتعزيز حقوق المرأة والفتاة وتمكينهن. ففي عام 1980، استضافت الدانمرك المؤتمر العالمي الثاني المعني بالمرأة، وفي عام 2019، اشتركت في استضافة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مؤتمر قمة عُقد في نيروبي في الفترة من 12 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ووقفت الدانمرك إلى جانب الصين وكينيا والمكسيك، البلدان الأخرى المضيفة للمؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة، من أجل إظهار توافق الآراء القائم عبر المناطق الإقليمية في العالم بشأن ضرورة إعمال حقوق جميع النساء والفتيات.

10- وأكدت السيدة ثايغسن على الإنجازات التي تحققت منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقالت إنه يوجد في ثلثي البلدان عدد متساو من البنات والبنين في المدارس الابتدائية. وقد دخلت نساء كثيرات سوق العمل وانخفضت وفيات الأمهات بنسبة 40 في المائة تقريباً. غير أنه رغم هذا التقدم، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به من أجل تحقيق الوعود المتعهد بها في بيجين. فعلى سبيل المثال، لا تزال واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف في حياتها، وما زالت 830 امرأة وفتاة تموت كل يوم لأسباب يمكن الوقاية منها تتعلق بالحمل والولادة، وفي المتوسط، يكسب الرجال 63 في المائة أكثر من النساء، ولا تزال هذه الفجوة في ازدياد.

11- ولا تزال الالتزامات المتعهد بها في بيجين وجيهة أكثر من أي وقت مضى، وسنة 2020 لحظة مِفصليّة لتجديد التعهد بتلك الالتزامات. وشددت السيدة ثايغسن على أهمية منتدى جيل المساواة، وهو تجمع عالمي قائم على المجتمع المدني من أجل المساواة بين الجنسين دعت إليه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتشاركت في استضافته حكومتا فرنسا والمكسيك. وفي هذا السياق، رحبت بائتلافات محاور العمل الستة (الرامية إلى التعجيل بالوفاء بوعود بيجين) بشأن العنف القائم على نوع الجنس، والعدالة والحقوق الاقتصادية، والاستقلال البدني والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والعمل النسائي من أجل

العدالة المناخية، والتكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين والحركات والقيادات النسائية[1]. ويمكن أن تعزز هذه التحالفات الجهود المشتركة في المستقبل من خلال شراكات مبتكرة تضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب. وقد أعربت الدانمرك عن اهتمامها بالاضطلاع بدور قيادي في الائتلاف المعني بالاستقلال البدني والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وينبغي أن يكون هذا المنعطف الأخير من النضال من أجل المساواة بين الجنسين جهداً مشتركاً، حيث لا يمكن لأي بلد أن يضطلع به منفرداً.

12- وأشار السيد تشين، سفير الصين وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في بيانه الافتتاحي، إلى أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد عقد في بيجين قبل 25 عاماً وأن إعلان ومنهاج عمل بيجين أصبح منذ ذلك الحين الإطار الرائد الذي يسترشد به لمناصرة القضية الدولية لحقوق المرأة.

13- وأشار السيد تشين إلى أنه قد أُحرز تقدم كبير في إعمال حقوق المرأة منذ ذلك الحين، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على التعليم، وحرية الزواج، والإدماج في جميع فئات القوى العاملة. ونتيجة لذلك، وصل مركز المرأة مستويات جديدة في الصين. وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة، فقد عبأت الصين جميع الموارد على الصعيد الوطني لمكافحة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث اضطلعت الطبيبات والممرضات بدور رئيسي في هذا الصدد. ورغم كل تلك الإنجازات، لا تزال هناك أوجه تفاوت بين الرجل والمرأة في الفرص وتوزيع الموارد. وأشار إلى أن النساء في جميع أنحاء العالم اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة أكثر عرضة للعيش في فقر مدقع من الرجال بنسبة 25 في المائة. وتعاني نساء وفتيات كثيرات معاناة شديدة من عدم توازن التنمية والحروب وتغير المناخ وغير ذلك من التحديات، بما في ذلك وقوعهن ضحايا العنف الجنساني والاتجار بالبشر.

14- وأكد السيد تشين على أهمية ضمان تمتع المرأة بحصة مساوية لحصة الرجل من الفوائد الناشئة عن التنمية؛ وتحسين حماية حقوق المرأة بطريقة منهجية، بما في ذلك حقهن في التعليم والصحة؛ وفضح ومعالجة الفجوة بين الجنسين في الحماية الاجتماعية. وأشار أيضاً إلى أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق المرأة.

15- ودعا السيد تشين في ملاحظاته الختامية الدول إلى مواصلة دعم البلدان النامية في تحقيق تلك الأهداف، وأكد من جديد أن الصين مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى زيادة مناصرة قضية المرأة في جميع أنحاء العالم.

باء- لمحة عامة عن العروض

16- قدمت رئيسة مجلس حقوق الإنسان أعضاء حلقة النقاش الثلاثة، وهنّ: المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونائبة رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والخبيرة في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ماغاليس أروشا دومينغيز.

17- وأشارت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين كان معلماً بارزاً على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين. وأضافت أن العالم يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، ولكن التقدم بطيء وغير متكافئ، وهناك انتكاسات كبيرة. وعلى وجه الخصوص، أُحرز تقدم كبير في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بوصول النساء والفتيات إلى الصحة

(1) انظر https://forum.generationequality.org/about.

والتعليم. غير أن وتيرة التقدم على الجبهة الاقتصادية كانت بطيئة على نحو غير مقبول، حيث ظلت الفجوة العالمية بين الجنسين في المشاركة في قوة العمل على ما هي عليه دون تغيير. وعلاوة على ذلك، فإن 58 في المائة من النساء العاملات يعملن في القطاع غير الرسمي، مما يعني أن المرأة لا تزال أقرب بكثير إلى الفقر منه إلى الرفاه. وما فتئ العنف ضد النساء والفتيات يشكل أزمة صامتة مستوطنة. وعلى الصعيد الإيجابي، هناك عدد من التدابير الشاملة الحاسمة التي يمكن اتخاذها للتغلب على الركود وتحفيز الجهود الرامية إلى تسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وتشمل هذه التدابير التمويل الكافي من خلال تعبئة الموارد المالية، وإزالة جميع القوانين التمييزية وسد الفجوة القائمة بين المساواة في القانون والمساواة في الممارسة. وستعقد هيئة الأمم المتحدة للمرأة منتدى جيل المساواة، بالاشتراك مع حكومتي فرنسا والمكسيك، من أجل تحقيق نتائج ملموسة وفارقة بالنسبة للنساء والفتيات، ومن أجل الوفاء بالوعود المقطوعة في بيجين.

18- واستهلت نائبة رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بالتشديد على أن إعلان ومنهاج عمل بيجين الرائد كان لها إطاراً إرشادياً قوياً طوال مسيرتها في مناصرة المساواة بين الجنسين والسلام. وأكدت أن اللجنة كان له دور حاسم في إخضاع الدول لمساءلة أكبر، ومن ثم التعجيل بوتيرة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في بيجين. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع الملزم قانوناً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة جعلها أقوى آلية متاحة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة للمرأة. وأكدت نائبة الرئيسة على أن اللجنة تمكنت، من خلال حواراتها وتوصياتها البناءة، من توجيه الدول عن طريق قياس تقدمها وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تكثيف الجهود. وقدمت اللجنة أيضاً الدعم إلى الدول من أجل تعزيز مسؤوليتها عن تحقيق عالم خال من العنف والوصم والقوالب النمطية، عالم لا يوجد فيه زواج للأطفال، وعالم فيه أجر متساو عن العمل المتساوي، وعالم في ظله يحل سلام وأمن دائمان للجميع. وأعربت نائبة الرئيسة عن أسفها لعدم إدراج بند المرأة والسلام والأمن في ائتلافات محاور العمل الستة، وحثت بالتالي الجهات المنظمة لمنتدى جيل المساواة على النظر في إدراج هذا البند المهم. وأشارت نائبة الرئيسة إلى الهبّة العالمية المناوئة للمكاسب التي تحققت من أجل حقوق المرأة، وأعربت عن أسفها لاستمرار واقع التمييز ضد المرأة – على سبيل المثال، وفاة مئات الآلاف من النساء كل عام بسبب مضاعفات الحمل، وكون أقل من ربع أعضاء البرلمانات من النساء. وقالت إنه ينبغي إنشاء مؤسسات فعالة وتخصيص موارد كافية للمرأة من أجل إعمال حقوقها. وينبغي أن يكون عام 2020 هو اللحظة المناسبة للتعجيل بوتيرة العمل المتعلق بالالتزامات، لأن العالم لا يستطيع أن يتحمل التراجع.

19- ونوهت السيدة أروشا دومينغيز بجميع المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي سبقنها وساهمن في المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة التي عقدت في المكسيك وكوبنهاغن ونيروبي، والتي مهدت لمؤتمر بيجين الذي عقد في عام 1995. وأشارت إلى أن نساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد برْهنّ على وحدة استراتيجية عندما ذهبن إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، نتيجة لتعاونهن في إطار خطة عمل مار دل بلاتا، التي تشكل معلماً حاسماً من معالم الكفاح. ومن المؤسف أن الرؤية العريضة المنبثقة عن مؤتمر بيجين قد ضاقت بمرور الوقت، حيث حظيت بعض الجوانب بقدر كبير من الاهتمام بينما تم تجاهل جوانب أخرى أو لم تحظ إلا بمكانة محدودة وقدر محدود من الموارد. وعلى وجه الخصوص، أصبحت مسألة السلام مشوهة ومختزلة في بند أعمال مجلس الأمن المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وتم نسيان مفهوم النزاع وانعدام الأمن المعبّر عنه في بيجين، بما في ذلك ما يتعلق بالعسْكرة والاحتلال والتدابير القسرية والجزاءات الاقتصادية، مما كانت له تداعياته المستشكلة. وشددت السيدة أروشا دومينغيز على أن عدم المساواة قد ازداد، مما ترتبت عليه عواقب اجتماعية مثل الاحتجاجات المنظمة في شوارع أمريكا اللاتينية. وكانت النساء في طلائع تلك الاحتجاجات وطالبْن بالتغيير. وأشارت إلى

أن الفقر دفع بالنساء إلى العمل في ظروف شبيهة بالرق في بعض أنحاء العالم. وما زالت ظاهرة حمل الأطفال تمثل مشكلة، كما أن القوالب النمطية الشوفينية والضارة التي تشكل أساس العنف الجنسي ضد المرأة مازالت دون معالجة في جميع أنحاء العالم. وحثت السيدة أروشا دومينغيز الدول على اتخاذ موقف ضد العدد المتزايد من القوى الدينية والثقافية والسياسية المحافظة التي ترمي خطاباتها ومضايقاتها وتهديداتها إلى نزع الشرعية عن الحركة النسائية، وذلك مثلاً من خلال الضغط من أجل حظر الدراسات الجنسانية. فلا يمكن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل بمعزل عن غيرها من الحقوق، بل إنها تتطلب العمل ضمن الأطر الاجتماعية المناسبة. وختمت بقولها إنه ما دامت هناك مجتمعات شوفينية وعنصرية يهيمن عليها الذكور وما دام النموذج الاقتصادي والاجتماعي المهيمن قائما على الربح، فلن تكون هناك مساواة بين الجنسين.

جيم- بيانات ممثلي الدول والمراقبين

20- خلال المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب المتكلمون من الحضور بالفرصة التي أتيحت لهم للاحتفال بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي مر عليه 25 عاماً منذ اعتماده، ولمعالجة التحديات المتبقية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشُدّد على أن إعلان ومنهاج عمل بيجين ما زال يمثل أشمل التزام بالمساواة بين الجنسين، وبتمتع النساء والفتيات الكامل بجميع حقوق الإنسان، والتمكين لهن. وأعرب المتكلمون عن تقديرهم بوجه خاص للعمل المعياري الهام الذي قام به مجلس حقوق الإنسان لدعم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأكد بعض المتكلمين أهمية ووجاهة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الملزمة قانوناً، التي توفر أساساً قائماً على حقوق الإنسان من أجل تعزيز تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، فضلاً عن الالتزامات ذات الصلة، مثل الالتزامات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف التنمية المستدامة والمرأة والسلام والأمن.

21- وأشار المتكلمون إلى أن الجهود العالمية المبذولة منذ عام 1995 للنهوض بالمساواة بين الجنسين قد أسفرت عن إحراز تقدم كبير في ضمان حقوق المرأة في مجالات مثل التعليم والصحة والتمثيل السياسي وصنع القرار والتمكين الاقتصادي. وأشار المتكلمون إلى أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين يشكلان أولويتين وطنيتين. وأبلغ المتكلمون، على وجه الخصوص، عن القوانين والسياسات الوطنية المعتمدة أو المعدلة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله ومظاهره. وأشار بعض المتكلمين إلى الجهود التي تبذلها الحكومات لتعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في مناصب السلطة ومؤسسات اتخاذ القرارات الرئيسية. وفيما يتعلق بتمثيل المرأة في هيئات اتخاذ القرار، أشار المتكلمون إلى التدابير والقوانين الرامية إلى تعزيز وجودها في المناصب الرفيعة المستوى، مشيرين إلى أن التمكين الحقيقي يبدأ على مستوى القمة. إذ ينبغي أن تكون المرأة قادرة على شغل مناصب قيادية دون أي تمييز. وينبغي اتخاذ تدابير في مجالي الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسة للتعجيل ببرامج تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، أوضح بعض المتكلمين أنه تم وضع خطط استراتيجية وطنية تستهدف منع العنف القائم على نوع الجنس وقتل الإناث.

22- وسلّم المتكلمون بأنه رغم تلك الإنجازات، فإن التنفيذ كان بطيئاً وغير متكافئ، ولا تزال هناك تحديات كبيرة على الطريق المؤدي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، في كل مجال من مجالات العمل، من التعليم الجيد والصحة إلى الاقتصاد وصنع القرار. وشدد البعض على المسؤولية الجماعية عن حماية الإطار المعياري المتفق عليه وضمان استخدام الإنجازات لتعزيز وتوسيع أسس جدول الأعمال الوارد في إعلان بيجين وفي المؤتمرات الاستعراضية.

23- وأشار المتكلمون إلى العديد من التحديات المتبقية. فعلى سبيل المثال، اعترف عدة متكلمين بأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي تتعرض لها النساء والفتيات يومياً، ولا سيما في الأوساط الإنسانية. وأشير إلى وجود عقبات محددة تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً، مثل ضرورة عمل الحكومات مع أصحاب مصلحة متعددين، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية، فضلاً عن ضرورة بذل المزيد من الجهود المركزة لدعم تقاسم المسؤوليات الوالدية. وأوضح بعض المتكلمين أن المرأة لا تتمتع بالمساواة في الحصول على الموارد والفرص التي تحتاجها لتكون أكثر إنتاجية، مما يؤثر بدوره تأثيراً سلبياً في الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك في كثير من البلدان النامية ويسهم في الفقر وسوء التغذية في المناطق الريفية.

24- ومن التحديات الأخرى التي أثيرت أثناء المناقشة عدم ضمان الرعاية والحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن حماية الاستقلالية الجسدية، مما أسهم في حدوث وفيات وإصابات يمكن الوقاية منها راحت ضحيتها نساء وفتيات في جميع أنحاء العالم. وشدد بعض المتكلمين على أهمية الرعاية والحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وعدم إمكانية الفصل بينها وبين إعمال حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وأثيرت أيضاً ضرورة حصول الجميع على خدمات رعاية صحية جنسية وتناسلية ميسورة التكلفة، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل. وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة تفكيك الهياكل والقيّم القائمة على السلطة الأبوية التي تميل إلى التذرع، في كثير من الأحيان، بالدين والثقافة والتقاليد من أجل كبح حقوق النساء والفتيات، ولا سيما صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية.

25- وجرى التأكيد أيضاً على أهمية التصدي للتراجع الحالي عن المساواة بين الجنسين. وحث المتكلمون الدول على مكافحة هذه الاعتداءات على حقوق المرأة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تقليص التمويل لمنظمات حقوق المرأة. وفي ضوء هذه الاتجاهات التراجعية، شدد بعض المتكلمين على ضرورة مواصلة العمل، بطرق منها التمويل الكافي والفعال، مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها منظمات حقوق المرأة، والمجموعات النسائية، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والشباب، للتعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

26- وأبرز عدة متكلمين حقيقة أن المرأة تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز مسعى السلام والأمن، وأن الكفاح من أجل حقوق المرأة يرتبط على وجه الخصوص بالنضال من أجل السلام. وأكد أحد المتكلمين على ضرورة إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إدماجاً له معنى في جميع جوانب منتدى جيل المساواة وتحالفات العمل. ولوحظ أن قضايا السلام والأمن مسائل شاملة لعدة قطاعات، وأن لها تأثيراً في عدد لا يحصى من العوامل، بما في ذلك تغير المناخ، والعدالة الاقتصادية، والعنف القائم على نوع الجنس، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والوصول إلى التكنولوجيا، وتتأثر بتلك العوامل. وبناء على ذلك، دعا المتكلمون مجلس حقوق الإنسان إلى إدراج تحليلات للنزاع تكون أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية في قراراته وتقاريره وأدواته الأخرى.

27- وذُكر أن من المرجح جداً أن تستنسخ التحليلات التنبؤية وغيرها من أشكال الذكاء الاصطناعي الفوارق الجنسانية والعنصرية التقليدية التي تعكسها البيانات الموجودة وأن تعمقها.

28- ونظراً لاستمرار فجوة العدالة بين الرجل والمرأة، ينبغي تعزيز سيادة القانون بوصفها أداة تمكينية للمساواة بين الجنسين. إذ يمكن أن تحدث المساواة في فرص الوصول إلى العدالة فرقاً حقيقياً في حياة النساء والفتيات، ولا سيما من يعشن منهن في المناطق الريفية ومَنهن ذواتُ إعاقة. وتساءل المتكلمون عن كيفية تعبئة الاستثمارات في سبُل وصول النساء والفتيات إلى العدالة.

29- وأبرز المتكلمون أن الالتزام الدولي والإجراءات على الصعيد الوطني أمران مهمان من أجل التعجيل بإحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ودعا بعض المتكلمين الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والدولية من أجل التنفيذ الكامل والفعال والمعجّل لإعلان ومنهاج عمل بيجين واستعراضه على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. وأشار المتكلمون أيضاً إلى أن التنفيذ الكامل لخطة بيجين سيتطلب قوانين تحولية وتغييراً منهجياً ومساهمات مالية قوية وتعاوناً متعدد الأطراف.

دال- ردود أعضاء فريق المناقشة والملاحظات الختامية

30- سلطت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء في ردها على عدد من مجالات العمل التي ركزت عليها الهيئة، بما في ذلك ائتلافات العمل. وأكدت على الجهود الشاملة التي بذلت للتغلب على الركود وتحفيز العمل على إحراز تقدم نحو المساواة بين الجنسين، بما في ذلك جمع الأموال من أجل المساواة، وإلغاء جميع القوانين التمييزية، وسد الفجوة بين المساواة في القانون والمساواة في الممارسة، وتعزيز الآليات المؤسسية للمساواة بين الجنسين وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقالت إنها تتطلع إلى عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2020-2030). وأشارت إلى دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منتدى جيل المساواة، الذي ستشترك في استضافته حكومتا فرنسا والمكسيك، ودعت الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى أن الانضمام إلى هذا المشروع.

31- وأكدت نائبة رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من جديد أنه على الرغم من إحراز تقدم في مجال حقوق المرأة، فإن المشاكل لا تزال قائمة، وأبرزها العنف ضد المرأة. ولا بد في سياق معالجة هذه المشكلة من التصدي للقوالب النمطية والوصم، ولا بد من إشراك الرجال والفتيان والقيادات الدينية في حوار بناء. وأشارت بوجه خاص إلى أهمية تقديم التقارير إلى اللجنة، مما ساعد الدول على أن تصبح أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية، وذلك مثلاً من خلال سنّ تشريعات ضد الممارسات الضارة، ومن خلال دعوة أصحاب المصلحة إلى مائدة الحوار. وحثت الدول والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية على تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات إلى اللجنة لمساعدتها على الاضطلاع بعملها. وأبرزت أن اللجنة قد ألزمت الدول بتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة، بما في ذلك في مجال المرأة والسلام والأمن. وفي الختام، ناشدت نائبة الرئيسة الدول أن تُقدّر أهمية تعزيز آليات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتقديم المعلومات حرصا على ترجمة التزامات بيجين إلى واقع معيش وحرصا على عدم تخلف أيّ كان عن الركب.

32- ولاحظت السيدة أروشا دومينغيز أنه لا تزال هناك بعض الثغرات، وأنه سيكون من المفيد وضع مؤشرات لتحسين فهم الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز الذي تواجهه النساء والفتيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، والمراهقات، والنساء اللائي يعشن في فقر، والنساء العاملات في قطاع معين، مثل العاملات الموسميات. وشكرت الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية ومركز الحقوق الإنجابية على إثارة قضايا هامة وتقديمهما أدلة وجيهة إلى اللجنة. وختمت بالتشديد على أهمية استخدام اللجنة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، ولاحظت أنه لا يوجد أي تمييز بين حقوق المرأة وحقوق الإنسان، لأن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان.